

حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة

سمير عثمان

لا شك في ان اي بحث يتعرّض للتشكل الطبقي – الاجتماعي والاقتصادي، في فترة زمنية محددة، لابدّ له من ان يتطرّق بالاساس للإطار التاريخي الذي حدث فيه هذا التشكل، وللقوانين العامة التي تحكم حركته. فلإجابة على التساؤل الاستراتيجي والعريض الممتد، طوال الفترة التاريخية الممتدة من نهايات القرن السابع عشر حتى بدايات القرن العشرين، وهو: هل وجدت طبقة حاكمة في تلك الفترة في فلسطين، وما هي طبيعة تشكل هذه الطبقة إن وجدت؟، لابدّ من ان نتعرّض لتحديد التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية في تلك الفترة، لما يمثله هذا الإطار من مجتمع محدد ملموس تاريخياً له قوانين حركته الخاصة التي تفرز العام، المشترك والمتكرر، لكل المجتمعات الموجودة في درجة واحدة من التطور الاجتماعي (أشكال الاستغلال، علاقات الانتاج، الطبقات الاساسية). وتبرز الاساس المادي لتفاعل جميع الظواهر الاجتماعية.

وبشكل أوّلي وعام، يمكن القول ان التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، في تلك الفترة، هي التشكيلة القطاعية التي لن يكون مطروحاً لنا نقاشها، في هذا البحث، مع اننا قد نتطرّق عرضاً للكثير من سماتها.

وعودة للسؤال، فإننا نعرّف الطبقة نظرياً بأنها جماعة كبيرة من الناس توجد على خط المكان الذي تحتله تاريخياً في نظام معين للانتاج الاجتماعي، بعلاقتها بوسائل الانتاج، وبطريقة حصولها على نصيبها من الثروة الاجتماعية، وبواقع استيلاء هذه الجماعة على عمل تلك او خضوع هذه لاستثمار تلك. ويتضح للمتتبع للمراكز السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في فلسطين، في الفترة الممتدة بين بدايات القرن الثامن عشر واوائل القرن العشرين، إرتباط هذه المراكز بعائلات ريفية او مدينية محددة، بمعنى التوارث التاريخي لهذه العائلات للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على فلسطين؛ مما جعلها جسد الطبقة القطاعية في تلك الفترة. ويذكر سابيلاً ان عدد هذه